رغم انخفاض أسعار النفط واستمرار حالات الإصابة بالفيروس

«الوطني»: الاقتصاد الكويتي يتعافى جزئيا من عمليات الإغلاق المرتبطة بالجائحة

معدل النمو غير النفطي قد يصل 3 % في 2021 ثم يتراجع قليلاً في ظل تطبيق إجراءات الترشيد لمواجهة العجز

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الاقتصاد الكويتي يشهد تعافياً جزئياً من عمليات الإغلاق المرتبطة بالجائحة وإغلاق أنشطة الأعمال التي بدأت منذ شهر مارس الماضي، وبالرغم من رفع معظم تلك القيود منذ منتصف أغسطس وإظهار بعض المؤشرات الإقتصادية للتعافي، إلا أن مزيجاً من العوامل التي تضمنت استمرار حالات الاصابة بالفيروس، وانخفاض أسعار النفط، وتلاشي تدابير سياسات الدعم المؤقتة، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بتمويل العجز، مما قد يؤثر على إمكانية حدوث انتعاش قوي. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4% في العام الحالي ثم ينمو بنسبة 3% في عام 2021، ويرتفع بمستوى أقل بعد ذلك في ظل عودة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز. وإلى جانب تدابير الإصلاح المالي، قد يتمكن البرلمان الجديد (من المقرر إجراء الانتخابات في نوفمبر أو ديسمبر 2020) من إحراز تقدم تدريجي في تنفيذ الإصلاحات التي يستند إليها برنامج رؤية الكويت 2035 لتحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد.

كما تراجع إنتاج النفط الى أدنى مستوياته المسجلة في 16 عاما، إذ بلغ 2.09 مليون برميل يوميا في يونيو على خلفية سياسات الأوبك، إلا أنه ارتفع منذ ذلك الحين ومن المتوقع أن يرتفع أكثر خلال العام المقبل تماشيا مع الحصص المقررة التي اعتمدتها منظمة أوبك. وإلى جانب تزايد إنتاج النفط، من المقرر أن يواصل الناتج المحلي النفطي

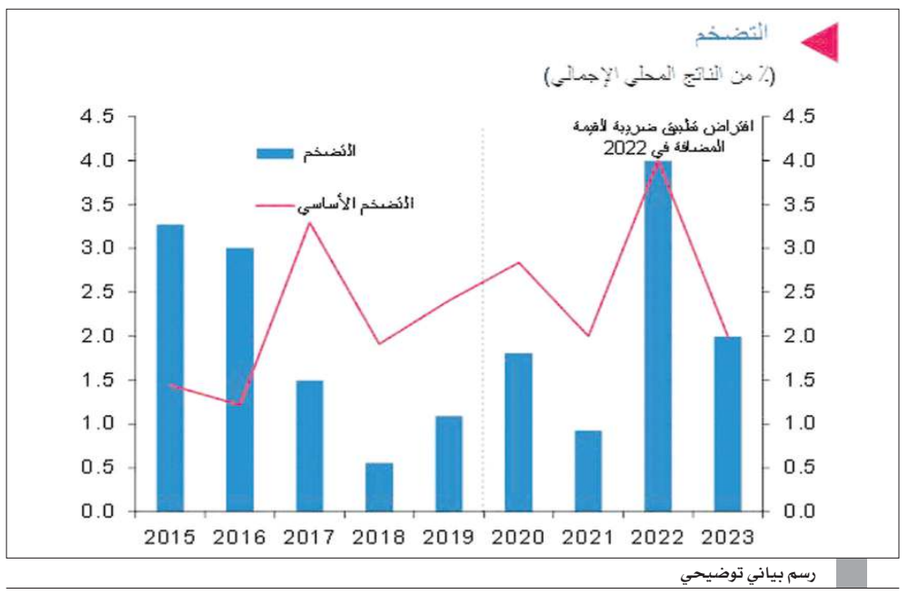

رسم بياني توضيحي

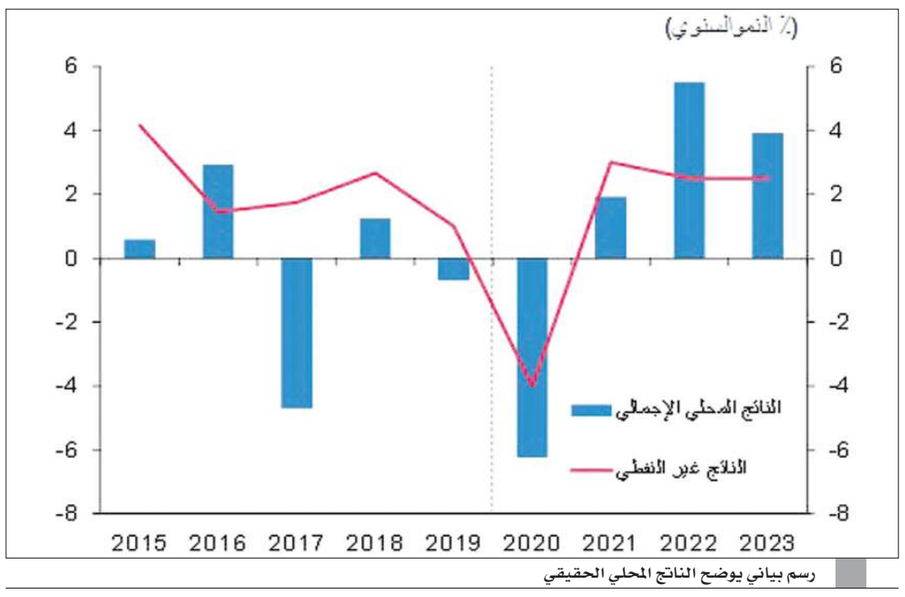

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الحقيقي

توقعات بالتغلب على تحدي السيولة الذي تواجهه الحكومة على المدى القريب

(ضمن مفهومه واسع النطاق) النمو بدعم إضافي خلال الأعوام 2021–2023 نتيجة زيادة إنتاج المنتجات المكررة مع بدء تشغيل مشروعي الوقود البيئي النظيف ومصفاة الزور، والتي بمجرد الانتهاء من تنفيذهما ستضاعف الطاقة الإنتاجية لعمليات التكرير تقريباً. وكذلك تطبق شركة نفط الكويت التابعة للحكومة الكويتية إجراءات تقشفية حيث تسعى لخفض 25% من ميزانية الإنفاق الرأسمالي خلال خمس سنوات بما يعادل 7 مليارات دينار كويتي. إلا ان تلك التدابير لن تقف عائقاً أمام انتعاش إنتاج النفط نظراً للطاقة الإنتاجية الفائضة التي نتجت عن خفض حصص الإنتاج مؤخراً. وقد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 1% في عام 2021 ثم يسجل نمواً في المتوسط بنسبة تتراوح ما بين 6–7% في السنوات المالية 2022–2023، مما يساهم في رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2% في عام 2021 إلى حوالي 5% تقريباً في عامي 2022 و2023.

قضايا تمويل العجز تتصدر واجهة التحديات

أصبحت معالجة العجز المالي أكثر ضرورة في أعقاب انخفاض أسعار النفط منذ مارس الماضي. ومن المتوقع أن يرتفع العجز إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021/2020 مقابل 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق قبل أن يتقلص إلى 10% من الناتج المحلي الاجمالي بحلول السنة المالية 2024/2023، وذلك بافتراض تقليص المصروفات بنحو 10% واستقرار أسعار النفط عند مستوى يقارب 55 دولاراً للبرميل. وتستند افتراضاتنا إلى أن الجزء الأكبر من الإصلاح المالي سوف ينتج عن خفض المصروفات على المدى القريب (5% سنوياً خلال العام الحالي والمقبل) خاصة تكاليف الوقود والإنفاق الرأسمالي. كما انه من المتوقع تطبيق بعض الإجراءات الجديدة لزيادة الإيرادات، إذ من المرجح فرض الضريبة الانتقائية (2021) وضريبة القيمة المضافة (2022). إلا أنه يفضل اتباع نهج أكثر شمولية للاستدامة المالية، بما في ذلك تحديد إطار متوسط الأجل للمالية العامة، وبالتعاون بين الحكومة والبرلمان.

كما أن تمويل العجز أصبح من القضايا الملحة نظراً لاستمرار استنفاد صندوق الاحتياطي العام وعدم إمكانية استخدام أصول صندوق الأجيال القادمة الأكبر حجماً وكذلك توقف إصدار أدوات دين جديدة منذ عام 2017 في انتظار الموافقة على قانون الدين العام الجديد. وبافتراض إقرار هذا القانون قريباً، وتحسن تدريجي لعجز الموازنة، والقيام بإصدار أدوات دين بقيمة صافية تقدر بحوالي 3 مليارات دينار كويتي سنوياً اعتباراً من العام المقبل، سوف يرتفع مستوى الدين العام إلى 31% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول السنة المالية 2024/2023، والذي ما يزال يعتبر من المستويات المنخفضة وفقاً للمعايير الدولية. ومن شأن ذلك المساهمة في توفير سبل

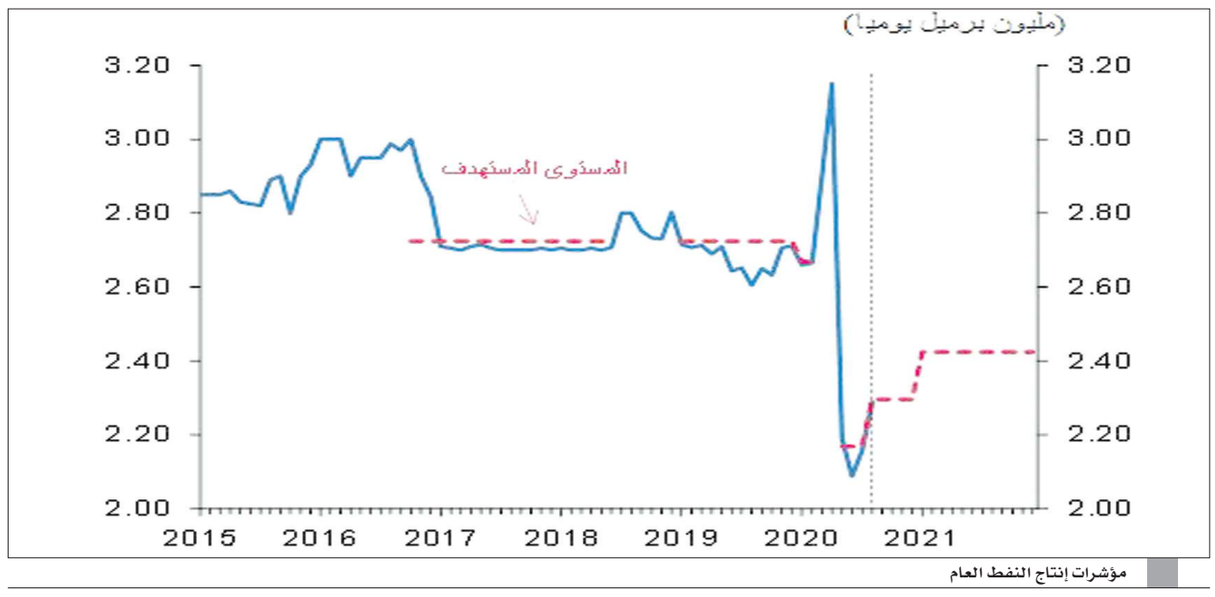

مؤشرات إنتاج النفط العام

الضغوط المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي يتطلبان تسريع وتيرة الإصلاحات في الفترة القادمة

الاستدامة على المدى الطويل، بشرط تطبيق إصلاحات جادة في المدى القصير. وفي ذات الوقت، تشير توقعات الحساب الجاري الخارجي إلى أداء أفضل، على الرغم من تسجيل عجز هذا العام للمرة الثانية فقط على الإطلاق.

التضخم سيظل منخفضاً

ما تزال معدلات التضخم منخفضة، وإن شهدت ارتفاعاً متواضعاً على خلفية تداعيات جائحة كوفيد19– نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بصفة خاصة، إلا أنها ترجح أيضاً إلى تزايد الضغوط من عوامل أخرى «أساسية» والتي قد تكون مرتبطة بسلاسل التوريد وانتعاش الإنفاق الاستهلاكي بعد الإغلاق. ونتوقع أن تتراجع تلك العوامل قليلاً خلال العام المقبل بما يؤدي إلى تراجع معدل التضخم إلى 1.5% مقابل 1.8% في عام 2020، على الرغم من تعافي النمو الاقتصادي. كما يعتبر ضعف الإيجارات السكنية من المخاطر السلبية التي تؤثر على التوقعات، في حين أن إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2022 من شأنه أن يساهم في دفع التضخم للارتفاع بصفة مؤقتة. وفي ذات الوقت، بلغ معدل نمو الائتمان 4.9%، على أساس سنوي، في أغسطس حيث شهد استقراراً على الرغم من الاضطرابات الشديدة للأنشطة المتعلقة به وذلك بفضل الدعم الذي وفرته خطوط الائتمان الطارئ وتأجيل استحقاقات سداد الديون. ومن جهة أخرى، تم خفض سعر الخصم بنسبة 1.25% خلال شهر مارس ليصل إلى 1.5%، وقد يظل عند مستواه الحالي خلال الفترة المقبلة في ظل اتباع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية تيسيرية مؤخراً وعدم حدوث أي تغييرات على سياسات سعر الصرف.

مخاطر استمرار العجز المالي

ونتوقع أن يتم التغلب على تحدي السيولة الذي تواجهه الحكومة على المدى القريب، إلا أن إصلاح أوضاع المالية العامة أصبح أمراً حيوياً للحد من أوجه الضعف بعد تقلص موارد الاحتياطي العام. كما أن استحداث فرص عمل جديدة يُعد أمراً ضرورياً للغاية، إلى جانب تأثير تطورات سوق العمل على الأعمال التجارية والقدرة التنافسية. أما على الصعيد الايجابي، قد تؤدي الضغوط المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى تسريع وتيرة الإصلاح خلال الفترة القادمة.

إصلاح أوضاع المالية العامة أصبح أمراً ملحاً للحد من مواطن الضعف ووقف استنزاف الاحتياطي العام

الكويت ترفع إنتاجها النفطي بـ7 آلاف برميل خلال سبتمبر

رفعت الكويت إنتاجها النفطي خلال شهر سبتمبر الماضي بواقع 7 آلاف برميل يومياً، مخالفة التوجه العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك».

وحسب التقرير الشهري الصادر عن المنظمة أمس الثلاثاء، بلغ إنتاج الكويت في الشهر الماضي 2.292 مليون برميل يومياً، مقابل 2.285 مليون برميل يومياً في أغسطس 2020.

ولم ترفع الكويت الإنتاج وحدها ولكن رفعت 6 دول أخرى إنتاجها على رأسها ليبيا بـ53 ألف برميل يومياً، وتبعتها العراق بـ46 ألف برميل، ثم السعودية بـ35 ألف برميل، وفنزويلا بـ32 ألف برميل، ويتبعهم أنجولا وإيران بـ27 و22 ألف برميل على التوالي.

وعلى الجانب الآخر، خفضت 6 دول إنتاجها النفطي الشهر الماضي، في مقدمتها الإمارات بـ239 ألف برميل يومياً، وتليها غينيا الإستوائية بـ15 ألف برميل يومياً، ونيجريا بـ6 آلاف برميل، والجابون بـ4 آلاف برميل، ويتبعهم الجزائر والجابون بـ3 آلاف برميل يوميا لكل منهما.

وبشكل عام، تراجع إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط في الشهر الماضي 47 ألف برميل، ليصل إلى 24.206 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ24.253 مليون برميل يومياً في أغسطس 2020.

وانخفض إنتاج النفط في الدول الأعضاء بمنظمة أوبك خلال الشهر الماضي، فيما خفضت المنظمة تقديرات نمو الطلب العالمي على الخام في العام المقبل مع استمرار تداعيات كورونا

وأظهر التقرير الشهري الصادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط، أمس الثلاثاء، أن إنتاج الدول الأعضاء في أوبك والبالغ عددهم 13 دولة تراجع بمقدار 47 ألف برميل يومياً خلال سبتمبر الماضي، على أساس شهري ليصل إلى مستوى 24.06 مليون برميل يومياً خلال الشهر السابق له.

وجاء الهبوط في إنتاج أوبك بفعل تراجع إنتاج الإمارات من النفط بنحو 239 ألف برميل يومياً في الشهر الماضي ليصل إلى 2.533 مليون برميل يومياً.

في حين زادت الإمدادات التي ضختها السعودية بنحو 35 ألف برميل يومياً في الشهر الماضي، ليصل إجمالي الإنتاج النفطي إلى 8.95 مليون برميل يومياً.

وبالنسبة لتوقعات الطلب على النفط، فترى المنظمة أن الطلب العالمي على الخام سوف يتراجع بنحو 9.5 مليون برميل يومياً في العام الجاري ليصل إلى 90.22 مليون برميل يومياً.

فيما خفضت أوبك توقعات نمو الطلب العالمي على النفط في العام المقبل إلى 6.5 مليون برميل يومياً ليصل إلى 96.8 مليون برميل يومياً وهو ما يقل بحوالي 80 ألف برميل يومياً عن التقديرات السابقة.

بينما رفعت المنظمة تقديرات نمو الإمدادات من خارج أوبك بنحو 310 ألف برميل يوميا في العام الجاري.

وارتفع سعر العقود المستقبلية لخام برنت القياسي تسليم شهر ديسمبر بنسبة 0.14 بالمائة إلى 42.32 دولار للبرميل.

وفي نفس التوقيت، زاد سعر العقود الآجلة لخام نايمكس الأمريكي تسليم شهر نوفمبر بنحو 1.8 بالمائة ليصل إلى 40.15 دولار للبرميل.

وقع 300 عقد خلال 9 سنوات

«الائتمان» ينجز 80 في المئة بمشروع مبنى البنك الرئيسي بجنوب السرة

أعلن بنك الائتمان الكويتي عن توقيع ما يقارب 300 عقد خلال9 سنوات شملت عقود نظم المعلومات والمشاريع الإنشائية، تماشيا مع سياسة البنك في تطوير أنظمته ومشاريعه الرئيسية ، وميكنة الخدمات في سبيل تقديم أفضل خدمة للمواطنين بسهولة ويسر دون عناء ، وذلك كله بدعم ومباركة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات استطاع بنك الائتمان تحقيق هذه الإنجازات السُباقة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ذكر البنك أن نسبة الإنجاز في هذه العقود 100% دون أي تأخر أو تعثر ، مما ساعد في تطوير الخدمات الالكترونية وإنجاز المشاريع الإنشائية حسب الخطة المطروحة. الأمر الذي ساهم في ميكنة الخدمات والتي أثبتت فعاليتها أثناء جائحة كورونا (COVID–19) .

وأكد البنك أن المبنى الرئيسي للبنك في منطقة جنوب السرة نسبة انجازه 80 بالمئة ويعتبر من أهم المشاريع الإنشائية، ليكون مشروعا متكاملا، من تدشينه وحتى تأثيثه وتجهيزه بالآليات المرتبطة بطبيعة عمل البنك.

ومن جانب آخر وتطبيقاً لسياسة الإحلال التي عمل عليها البنك منذ 9 سنوات فقد بلغت نسبة العاملين الكويتيين 98 % ونسبة غير الكويتيين 2 % .

ومن جانب آخر مرفق بيان إحصائي بإجمالي عدد القروض والمبالغ المصروفة لكل من القروض العقارية وقروض المرأة والمنح والمحفظة عن شهر سبتمبر 2020.

«العام» ينخفض 16.7 نقطة خلال جلسة متباينة للبورصة

مؤشرات البورصة تتباين

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 16ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5762ر04 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر29 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 387ر2 مليون سهم تمت عبر 15586 صفقة نقدية بقيمة 69ر6 مليون دينار (نحو 243ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1ر3 نقطة ليبلغ مستوى 4465ر53 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر03 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 261ر2 مليون سهم تمت عبر 7058 صفقة نقدية بقيمة 16ر5 مليون دينار (نحو 57ر75 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 25ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6413ر48 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر40 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 125ر9 مليون سهم تمت عبر 8528 صفقة بقيمة 53ر11 مليون دينار (نحو 185ر8 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 16ر7 نقطة ليبلغ مستوى 4544ر48 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر37 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 225ر7 مليون سهم تمت عبر 5610 صفقات نقدية بقيمة 14ر8 مليون دينار (نحو 51ر8 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (السورية) و(الامتياز) و(مزايا) و(صناعات) أما شركات (التعمير) و(الامتياز) و(المستثمرون) و(أهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (ثريا) و(ريم) و(فنادق) و(سنام) الأكثر انخفاضا.